

بيان جمهورية غينيا الاستوائية

بادئ ذي بدء، أود من خلال كلمتي هذه أمام الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق، وبالنيابة عن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، التعبير لقداسة الحبر الأعظم البابا فرنسيس عن امتناننا لتشريفه هذا المجلس بحضوره. وبدل ذلك على الأهمية البالغة التي توليها الكنيسة الكاثوليكية في العالم لقضايا الأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، في إطار السعي لبناء عالم متحرر من الجوع يتعايش فيه جميع البشر في وئام. ونتوجه كذلك بالتقدير والتهنئة إلى سعادة السيد جيلبير أنغبو، رئيس الصندوق، على حسن تنظيم هذه الدورة، وعلى جهوده الحثيثة في قيادة الصندوق منذ انتخابه رئيساً له.

ونود شكر إدارة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على قبولها استضافة هذا المجلس في قاعة جلساتها العامة. سعادة الرئيس،

تتعدّد الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق في وقت تمر فيه حالة الأمن الغذائي العالمي بمرحلة حرجة بسبب ارتفاع عدد الجياع في العالم.

وتقدّر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية عالياً جهود الصندوق في سعيه المتواصل للبحث عن آليات لدعم المزارعين الريفيين على نطاق صغير، وتمكين النساء، وتوفير فرص العمل للشباب. وكأني ثقة بأن الصندوق، بفضل ولايته المتخصصة في هذا المجال، سيشجع التحول الريفي عبر اضطلاعهم بدور رئيسي في توفير الظروف الضرورية لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في المناطق الريفية.

وفي حالة بلدنا، جمهورية غينيا الاستوائية، لا تزال الزراعة ذات طابع أسري بصورة عامة، مع نسبة مشاركة عالية من النساء، وذلك انطلاقاً من الإنتاج والحصاد ووصولاً إلى التسويق.

وقد تبنت حكومة غينيا الاستوائية، بفضل المنافع المتأتمية من النفط والغاز، بالإضافة إلى ما توفره الطبيعة من فرص (وأعني بذلك خصوبة التربة والمناخ)، سياسات ريفية ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية، من دون التمييز على أساس الجنس، لتحقيق زراعة مجزية وقادرة على زيادة القدرات الإنتاجية في البلاد، والحد من ارتفاع معدلات استيراد المنتجات الغذائية، الأمر الذي تعاني منه البلاد حتى يومنا هذا.

وتقوم الاستراتيجية التي اعتمدها الحكومة في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي على إقامة التعاونيات والجمعيات الريفية بهدف دفع عجلة التحول الريفي الذي يلعب دوراً محورياً في توفير الشروط الضرورية لدعم الابتكار وريادة الأعمال في المناطق الريفية، بالإضافة إلى المساعدة التقنية التي تقدمها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والبيئة، والتي أحظى حالياً بشرف إدارتها.

على الرغم من ذلك، لا يمكننا تجاهل الصعوبات والتحديات التي تواجهنا، من قبيل نقص التكنولوجيا اللازمة لتجهيز منتجاتنا الزراعية، من بين جملة أمور أخرى.

وبغية إيجاد حلول لهذه المشاكل، وضعنا خطة عمل تهدف إلى تحقيق زراعة مستدامة، ودعمناها بالتقسيم القطري لمناطق الإنتاج الزراعي، وتحفيز العمل التعاوني، والتصنيع، وتصدير المنتجات الوطنية.

وستنظم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية في نهاية شهر أبريل/نيسان وبداية شهر مايو/أيار القادم المؤتمر القطري الاقتصادي الثالث، والذي سيتناول بالتحليل إنجازات الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020، والتي لا زالت قيد التنفيذ، وذلك بهدف تحديد مجالات جديدة للتنويع الاقتصادي في ظل تحديث التقنيات المستدامة في الزراعة، وتنظيم التسويق على المستويين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التصنيع. ومن هذا المنطلق، نسعى للحصول على دعم الشركاء من ذوي الخبرات، مثل الصندوق، لمساعدتنا في تحقيق هذه الأهداف؛ بالإضافة على الإيفاء بأهداف إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي، وأهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030.

لهذه الأسباب، لا بد من الاعتراف بأن الطريق لا زال طويلاً أمامنا، وتشوبه صعوبات وعقبات عديدة، ويتطلب ذلك من جميعنا جهوداً حثيثة لإنجاز الغاية الكبرى المتمثلة في "تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي للجميع".